

ⲛⲟⲩⲓⲛ ⲛⲉⲧⲓⲛⲉⲟⲩⲉ
ⲧⲟⲩⲟⲩⲟⲩ ⲛⲟⲩⲓⲛⲉⲧⲓⲛⲉⲟⲩⲉ
ⲛⲟⲩⲓⲛ ⲛⲉⲧⲓⲛⲉⲟⲩⲉ ⲛⲟⲩⲓⲛⲉⲟⲩⲉ



المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

MINISTERE DE LA SOLIDARITE, DE LA FEMME, DE LA FAMILLE ET DU DEVELOPPEMENT SOCIAL

كلمة السيدة الوزيرة

بمناسبة

الندوة الوطنية لإطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء

الجمعة 25 نونبر 2016

- الصخيرات -

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

بداية أشكر كل الحاضرات والحاضرين معنا، والذين لبوا دعوتنا لمشاركتنا إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، والتي دأبت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية و باقي مكونات القطب الاجتماعي (وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني) على تنظيمها سنويا تخليدا لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، الذي يصادف الـ25 نونبر من كل سنة.

وهي مناسبة تحرص فيها الوزارة على دعوة كل شركائها من ممثلي القطاعات والمؤسسات العمومية، وهيئات المجتمع المدني، والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية من أجل تباحث موضوع العنف ضد النساء وتعميق النقاش حوله، وحول تكلفته المادية والاجتماعية، التي تعيق المسار التنموي لبلادنا، وكذا الوقوف عند أهم المنجزات المتحققة، واستشراف تدابير وآليات-الحد من هذه الظاهرة المقلقة .

أيها الحضور الكريم:

ننظم اليوم اللقاء الوطني لإطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء برسم سنة 2016، والتي اخترنا لها موضوع "العنف ضد النساء في الأماكن العمومية"، وهو موضوع طرح نفسه بشدة استنادا إلى المعطيات الرسمية الصادرة عن التقرير السنوي الأول للمرصد الوطني للعنف ضد النساء والتي أفرزت أن الاعتداءات الجسدية والجنسية ضد المرأة في الأماكن العمومية، تسجل نسبا مرتفعة مقارنة مع تلك الممارسة داخل بيت الزوجية أو في أماكن العمل، حيث بلغ عدد حالات العنف ضد النساء المسجلة لدى مختلف المصالح الأمنية 15865 حالة سنة 2014. من بين هذه الحالات:

■ 14408 حالة عنف جسدي، 53.7% منها في الأماكن العمومية؛

و

■ 1457 حالة عنف جنسي، 66.4% منها في الأماكن العمومية.

وهي نسب غنية عن كل تعليق !

حضرات السيدات والسادة

إن التصدي لظواهر العنف ضد النساء في شموليتها، يجب أن يتم وفق مقاربة مبنية على احترام حقوق الإنسان، تحتل فيها قضية حماية المرأة والنهوض بحقوقها مكانة محورية، ويقتضي ذلك أيضا، تعبئة جميع الفاعلين حكومة ومجتمعا مدنيا وباحثين، في المسارات والجهود المبذولة من أجل تحقيق الوقاية والحماية والتكفل بالنساء ضحايا العنف وأيضا على مستوى نشر ثقافة الاحترام ونبذ العنف بكل أشكاله.

فالمغرب ومن منطلق الوفاء بالتزاماته الدولية وكذلك تلك المتضمنة في البرامج القطاعية و الحكومية، وتفعيلا لمنظومته التشريعية انخرط منذ عقدين من الزمن في مسلسل مناهضة العنف ضد النساء، وعيا منه بأن بلوغ درجات متقدمة من التنمية رهين بتوفير الأمن والطمأنينة للمواطنين رجالا ونساء دون تمييز، وأن رقي المجتمع الحقيقي ينبع من سيادة قيم التعايش ومبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق نص الدستور المغربي لسنة 2011 على جملة من المقتضيات بدئا من ديباجته، حيث أسس لمبدأ "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز"، وأكد في الفصل 22 على وجوب ضمان السلامة الجسدية والمعنوية للأفراد، حيث "لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة"، كما " لا يجوز لأي أحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية..".

آخر إنذار.. للمعنف العقاب !! .. تلکم كانت الرسالة التي وجهناها خلال الحملة الوطنية التحسيسية للسنة الماضية 2015 لمرتكبي العنف ضد النساء، في إشارة منا إلى ورش تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء من أجل تشديد العقوبات و زجر كل مُعنف للنساء، وكان ذلك في سياق سعيها الحثيث إلى سد الفراغ التشريعي الذي ظل قائما لسنوات على مستوى تطويق ظاهرة العنف ضد النساء.

وبالفعل عملت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع وزارة العدل والحريات على إعداد مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي صادق عليه المجلس الحكومي، كما صادق عليه مجلس النواب بعد مجموعة من جلسات المناقشة، وسيستكمل المشروع مسار المصادقة البرلمانية في مجلس المستشارين قبل الإصدار في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول والنفاد.

وإذا كنا اليوم نناقش موضوع "العنف ضد النساء في الأماكن العمومية" فإن مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء يعاقب على جريمة التحرش الجنسي كل من أمعن في مضايقة الغير في الفضاءات

العمومية بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية، ويضعف نص القانون العقوبة إذا كان مرتكب الفعل زميلا في العمل أو من الأشخاص المكلفين بحفظ النظام والأمن في الفضاءات العمومية أو غيرها.

فضلا عن مجموعة من المقترحات القانونية الأخرى المهمة، التي جاء بها مشروع القانون في مجالات:

- وضع إطار مفاهيمي دقيق للعنف ضد النساء؛
- حماية النساء ضحايا العنف؛
- زجر مرتكبي العنف ضد النساء؛
- إحداث آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف.

حضرات السيدات والسادة

إن المقاربة القانونية، وإن كانت تكتسي أهمية كبرى في التصدي لظاهرة العنف ضد النساء، باعتبار القانون أداة ردعية وضبطية، فإنها وحدها لا تكفي، إذ يبرز في هذا الصدد دور المقاربة التحسيسية و التثقيفية و التربوية في تهذيب سلوك الأفراد وتحديدًا في عملية التنشئة الاجتماعية كونها من أهم العمليات تأثيراً على الأبناء باعتبارهم مواطنات ومواطني الغد.

كما أن تفشي العنف ضد النساء في الأماكن العمومية يتطلب، إضافة إلى استهداف مرتكبي العنف عبر تبني المقاربة التحسيسية-التوعوية والمقاربة الزجرية، إشراك جميع الفاعلين المحليين انسجاماً مع توجه بلادنا نحو ترسيخ أسس الجهوية المتقدمة، وذلك بالنظر إلى الاختصاصات الموسعة التي أضحت تتمتع بها المجالس المنتخبة في مجال تديروتهيئة الفضاءات العمومية وجعلها آمنة لجميع المواطنين عموماً وللنساء بشكل خاص:-

أيها الحضور الكريم:

نعطي اليوم انطلاقة الحملة التحسيسية الرابعة عشر، والتي يتمحور موضوعها حول "العنف ضد النساء في الأماكن العمومية"، وذلك لتسليط الضوء على العنف الممارس ضد النساء في الفضاءات العمومية واستثمار هذه المناسبة من أجل التوعية والتحسيس بالآثار السلبية لسلوكات العنف في الفضاءات العمومية، لكي نساهم جميعاً في تغيير مثل هذه السلوكات المرفوضة والمدانة كونياً، والقطع معها بشكل حازم ومتواصل، وهذا يقتضي منا جميعاً تعبئة مكثفة و متواصلة تتظافر فيها مختلف الجهود بانخراط جاد و مسؤول.

ولقد شئنا عمدا إثارة الجدل والنقاش باختيار مرة أخرى شعارا جريئا لهذه الحملة: **العنف ضد المرأة**
نذالة.. احترام المرأة "رجولة".

نريد بذلك أن نستفز مرتكب العنف ونضعه أمام معادلة تحتاج منه أن يرجح بين الانسياق مع هواه وغريزته في تفرغ شحنته السلبية بالاستقواء بدنيا على المرأة واستحضار الرقابة الذاتية وقيم احترام الآخر.

حملة هذه السنة تستهدف إذن المعنف بالدرجة الأولى، كما تستهدف المواطن العادي الذي قد يكون شاهدا على حادثة عنف ضد امرأة في مكان عمومي ما، أما المستهدف الثالث لهذه الحملة، فيتمثل في الفاعلين على مستوى تدبير الشأن العام الوطني و الترابي حيث نتوخى تحسيسهم بأهمية اتخاذ تدابير و قائية و حمائية في جميع البرامج التنموية وخلال عملية التهيئة الحضرية و العمرانية، وإنشاء البنى التحتية، وتأمين الخدمات العمومية الضرورية التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء توفر فضاءات عمومية آمنة ومرافق تحمي النساء من العنف.

كما يواصل المغرب عبر مؤسساته الوطنية العمل على توفير آليات وشروط إنتاج المعلومة الإحصائية وتجميعها بشكل رسمي ، ووضع ميكانزمات تمكن من نشرها وتعميمها على نطاق واسع يسمح لمختلف الفاعلين بالولوج إليها واستعمالها بشكل أفضل، ونخص بالذكر المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد المرأة الذي نعلق عليه الآمال في مجال تنمية وتطوير مؤشرات جديدة لتلبية مختلف الاحتياجات الرصدية والاحصائية، وفي توفير صورة واضحة حول تطور هذه الظاهرة .

أيها الحضور الكريم:

ستستمر هذه الحملة من 25 نوفمبر إلى غاية 23 من شهر دجنبر، فيج وستقام على مستوى عدة محطات وطنية تمثل مختلف جهات المغرب، حيث نراهن من خلالها على فتح وإثراء نقاش جهوي مع كافة الفاعلين المحليين لنوحد الرؤية حول هذا الموضوع، ونتطلع لتوصيات واقتراحات من شأنها تنوير الرأي العام حول محاربة هذه الظاهرة في الفضاء العام.

أتمنى أن تشكل هذه الحملة دفعة قوية للاستمرار في التصدي لهذه الظاهرة، وبناء مجتمع يصون كرامة المرأة ويحترم حقوقها الإنسانية، ويؤسس لثقافة اللاعنف التي تليق بحضارتنا وتاريخ بلادنا.

وختاماً أتوجه بالشكر لشركائنا:

- القطاعات الحكومية؛
- المرصد الوطني للعنف ضد النساء؛
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU-Femmes؛
- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA؛
- الاتحاد الأوروبي

وجميع شركائنا من قطاعات حكومية وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات وطنية؛

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.